

دراسة مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لأهم محاصيل الحبوب الاستيرادية في مصر

أ.د. عبد الوكيل ابراهيم محمد\* ، أ.د. طلعت حافظ اسماعيل\* ، أ.د. جلال عبدالفتاح الصغير\*

سيد عبدالناصر سيد\*

مقدمة :

مما لا شك فيه أن القطاع الزراعي يتأثر إيجابياً وسلبيًا بمجموعة من السياسات الاقتصادية المتعلقة بالإنتاج والتسويق والتجارة الداخلية والخارجية داخل الاقتصاد القومي ، ولعل من أبرز السياسات الاقتصادية التي تساعد على تطوير القطاع الزراعي، السياسات السعرية الزراعية والتي تؤدي دوراً فعالاً في تحريك قوى الإنتاج الزراعي من ناحية ، وتحريك القوى المؤثرة على الاستهلاك الغذائي وترشيد الطلب من ناحية أخرى . ويجب أن تتكامل السياسات السعرية الزراعية مع السياسات السعرية القومية ، وكذلك تتكامل السياسات السعرية القومية مع السياسات الاقتصادية القطاعية الأخرى . وتختلف أهداف السياسات السعرية الزراعية مع اختلاف مراحل التطور الاقتصادي ، وكذلك السياسات الاقتصادية المتبعة في الدولة<sup>(1)</sup>. لذلك تبنت مصر اعتباراً من عام 1986 برامج الإصلاح الاقتصادي، والتي تعتمد على آليات السوق لرفع الكفاءة الاقتصادية في الاقتصاد المصري ، وذلك من خلال الحد من دور الدولة بالتدخل في الأنشطة الانتاجية، وتشجيع القطاع الخاص على القيام بالدور الرئيسي في النشاط الاقتصادي، إذ يصبح الدافع على النشاط حافز الربح ، كما أن سياسة التوجيه إلى المزيد من حرية القطاع الخاص لا يعنى انقضاء مسئولية الدولة عن إدارة السياسة العامة ، وإنما تعنى استخدام المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية من أجل توجيه موارد المجتمع وطاقاته إلى المسار الصحيح ، كما تعتبر عملية التحول للقطاع الخاص عملية سياسية في المقام الأول، لأن هذا يعنى تغيير توزيع كلا من الدخل والموارد<sup>(2)</sup>. وقد شملت سياسة الإصلاح الاقتصادي لقطاع الزراعة إجراء تعديلات في السياسة الزراعية المتعلقة بالأسعار سواء أسعار الحاصلات الزراعية المنتجة، أو أسعار عناصر الإنتاج الداخلة في إنتاجها على حد سواء ، حيث يعتبر محصولي القمح والذرة الشامية من أهم المحاصيل الغذائية والتصنيعية الإستراتيجية الهامة في مصر، وتعتبر مصدراً هاماً من مصادر الدخل الزراعي القومي، وللوقوف على ملامح السياسة السعرية الزراعية لأهم محاصيل الحبوب الاستيرادية في مصر<sup>(4)</sup>، فقد أمكن حساب مصفوفة تحليل السياسات Policy Analysis Matrix (PAM)، وذلك من خلال حساب معاملات الحماية الاسمية والفعالة، ومن ثم التعرف على السياسة المتبعة من قبل الدولة سواء كانت سياسة جماعية أو سياسة فرض ضرائب مباشرة أو ضرائب غير مباشرة على منتجي تلك المحاصيل، وكذلك حساب معامل تكلفة الموارد المحلية للوقوف على الميزة النسبية.

مشكلة البحث:

نتيجة لهذا التدخل حدث العديد من التشوهات في الأسواق ، سواء كانت تشوهات داخلية ترجع إلى بنية السوق أو نظامه مثل الاحتكار، أو تشوهات خارجية والتي تتعلق بأسباب ترتبط بالسياسات الاقتصادية المطبقة في الدولة<sup>(7)</sup> ، وكما أن الأسعار الاقتصادية تؤدي إلى توظيف أمثل للموارد مما يؤدي إلى أقصى درجات الإنتاج والمنفعة والعكس سوف يترتب عليه، أن توظيف الموارد سيكون اقل من التوظيف الأمثل، وبالتالي فإن الإنتاج والمنفعة ستكون أقل من المستوى الممكن تحقيقه، وفي هذه الحالة يحتاج صانعو السياسة معرفة مدى انحراف أسعار السوق للسلع عن الأسعار الاقتصادية<sup>(8)</sup>.

لذا اتجهت السياسة الزراعية في السنوات الأخيرة إلى إحداث بعض التغيرات الهيكلية بهدف تعظيم العائد الاقتصادي في ظل الإمكانيات الفنية والمحددات الاقتصادية المحلية والمتغيرات العالمية.

الهدف من البحث :

استهدف هذا البحث تقدير مصفوفة تحليل السياسات الزراعية المصرية لأهم محاصيل الحبوب الاستيرادية في مصر وهي القمح والذرة الشامية، وذلك من خلال تقدير بعض المقاييس أو المعاملات للتعرف على جوهر السياسة التي تتبعها الدولة للمحاصيل المختارة سواء كانت سياسة جماعية أو سياسة فرض ضرائب مباشرة أو غير مباشرة وذلك قبل وبعد إتباع سياسة التحرر الاقتصادي التي اتبعتها مصر منذ عام 1996 حتى عام 2013 .

مصادر البيانات :

تم الحصول على البيانات الأساسية لهذه الدراسة بالإعتماد على البيانات المنشورة وغير المنشورة من عدة جهات من أهمها :

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي من خلال أعداد مختلفة لنشرة الاقتصاد الزراعي وسجلات الأسعار والتكاليف، و الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء من خلال قاعدة بيانات الحاسب الآلي ونشرات الأرقام القياسية لكل من أسعار الجملة ونفقات المعيشة في الريف والحضر ، وأسعار مستلزمات الإنتاج ، ونشرات التجارة الخارجية ، والكتاب الإحصائي السنوي، وزارة التخطيط من خلال الإدارة العامة للمعلومات، والنشرات

الاقتصادية التي يصدرها البنك المركزي المصري، والبنك الأهلي المصري، ووزارة الاقتصاد، النشرة الاقتصادية الشهرية، و بيانات الأمم المتحدة من خلال نشرات منظمة الأغذية والزراعة وشبكة المعلومات الدولية " الانترنت ".  
بالإضافة إلى الأبحاث والدراسات والمراجع والرسائل العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة .  
الأسلوب البحثي :

تعطى مصفوفة تحليل السياسات الزراعية مؤشرات اقتصادية تحليلية لأهميتها فيما يتعلق بآثار سياسة زراعية أو نمط إنتاجي سائد على عوائد وتكاليف الإنتاج الزراعي وذلك على ثلاث مستويات<sup>(6)</sup>:

- (أ) مستوى السلعة الزراعية المنتجة ذاتها لدراسة الميزة النسبية لإنتاجها بالمقارنة بسلع زراعية أخرى تنتج محليا.  
(ب) مستوى المزرعة ذاتها، وذلك بدراسة أثر تلك السياسة الزراعية المتبعة أو النمط التكنولوجي السائد على التجارة الداخلية و الخارجية للمدخلات والمخرجات.  
(ج) مستوى الاقتصاد القومي الشامل و مدى نجاح أو فشل تلك السياسة أو النمط الإنتاجي أو الاقتصادي المتبع في علاج مشاكل القطاع الزراعي.

وعليه فإن استخدام مصفوفة تحليل السياسات الزراعية يستدعي دراسة مكوناتها الأساسية التالية:

- (أ) انتاجية المحصول  
(ب) إجمالي الإيراد الفدائي  
(ج) تكلفة مستلزمات الانتاج  
(د) تكلفة الموارد المحلية  
(هـ) جملة التكاليف الانتاجية  
(و) صافي العائد

أ- انتاجية المحصول: سواء كانت هذه الإنتاجية للناجح الرئيسي أو الثانوي وهي تعكس برامج التوسع الرأسي المختلفة سواء تعلقت بتكنولوجيا الانتاج أو مجموعة التوصيات البحثية أو السياسات السعريّة، وكما تشير إلى قدرة السياسات الزراعية إلى حدوث تغيير موجب في متوسط الانتاج للوحدة المساحية وبالتالي زيادة الانتاج الكلي من محصول ما .

ب- إجمالي الإيراد الفدائي: وهو يعكس عوائد المحصول من العملية الانتاجية، وتقيم هذه العوائد بأسعار السوق (التقييم المالي)، ثم بالأسعار الاقتصادية (أسعار الظل) والتي تعكس قيمة السلعة في الاسواق العالمية، ويتم تقديرها من خلال أسعار التصدير أو الاستيراد المعدلة وتكلفة النقل والهوامش التسويقية الأخرى، ووضع السعريين المحلي والظلي في مصفوفة واحدة يشير إلى سياستين احدهما تعتمد على تقييم السلعة المحلية بغض النظر عن وضعها في التجارة الدولية، والأخرى توضح القيمة الحقيقية للسلعة في ظل المنافسة الكاملة، والفرق بين السعر المحلي والسعر الظلي يعكس مدى التدخل الحكومي في انتاج السلعة، كما يعكس حافز المنتج سواء كان سلبيا أو ايجابيا في زيادة الإنتاج، فعندما يزيد السعر العالمي عن السعر المحلي يعني ذلك وجود ضرائب ضمنية على المنتج، وعندما يزيد السعر المحلي عن السعر العالمي يعني ذلك دعم المنتج .  
(ج) تكلفة مستلزمات الإنتاج: وهي عبارة عن تكلفة عوامل الإنتاج التي يمكن تداولها داخليا وخارجيا وهي الجانب المؤثر في حسابات القيم المضافة للمحصول، وتقيم مرة بسعر السوق ومرة بسعر الحدود (سعر الظل) وزيادة قيمتها بسعر الحدود عن قيمتها بسعر السوق يعني وجود دعم للمنتج و العكس صحيح.

(د) تكلفة الموارد المحلية: ويقصد بها عوامل الإنتاج التي لا يتم تداولها تجاريا مثل الأرض والعمل ورأس المال والذي يفترض أنهم لا ينتقلون إلى الدول الأخرى، وغالبا ما يكون سعر السوق هو نفسه سعر الظل أو الحدود لهذه العناصر .

(هـ) جملة التكاليف الإنتاجية: وهي مجموع تكاليف مستلزمات الإنتاج و الموارد المحلية وتحسب مرة بأسعار السوق السائدة في المجتمع ومرة أخرى بأسعار الظل .

(و) صافي العائد: وهي الفرق بين اجمالي عوائد الإنتاج وبين التكاليف الإنتاجية وتحسب أيضا بأسعار السوق المحلي وبأسعار الحدود.

وفيما يلي عرضاً لأهم المقاييس المشار إليها:

### (1) معامل الحماية الاسمي:

وهو يقيس أثر السياسة الزراعية على المنتجات و مستلزماتها، ففي حالة المنتجات تحسب بقسمة نواتج المحصول الفداني مقيمة ماليا (بسر السوق) على نواتج المحصول الفداني مقيمة اقتصاديا (بسر الحدود)، أما في حالة مستلزمات الإنتاج فيحسب بقسمة قيمة مستلزمات الإنتاج ماليا على قيمة مستلزمات الإنتاج اقتصاديا ، ويمكن التعبير عن هذه المعاملات بالمعادلات الآتية :

$$\text{معامل الحماية الاسمي للمنتجات} = \frac{\text{إجمالي الإيراد الفداني مالياً}}{\text{إجمالي الإيراد الفداني اقتصادياً}}$$

$$\text{معامل الحماية الاسمي لمستلزمات الإنتاج} = \frac{\text{قيمة مستلزمات الإنتاج مالياً}}{\text{قيمة مستلزمات الإنتاج اقتصادياً}}$$

### قيمة مستلزمات الإنتاج اقتصادياً

فإذا كان معامل الحماية الاسمي للمنتجات مساوياً للواحد الصحيح دل ذلك على تساوى كل من السعر المزرعى وسعر الحدود. وهذا يعنى أن السياسة الزراعية عادلة ولا تقوم بفرض ضرائب على المنتج وكذلك لا تتخذ أي سياسة حمائية لحماية إنتاج المحصول في السوق المحلي، أما إذا زاد عن الواحد الصحيح فيعنى ذلك وجود سياسة حمائية أى وجود دعم للمنتج ، بينما انخفاضاً عن الواحد الصحيح يعنى وجود ضرائب ضمنية على المنتج، أما في حالة مستلزمات الإنتاج فإن قيمة هذا المعامل تقسر بطريقة عكسية لنظيرة في حالة المنتجات.

### (2) معدل الحماية الاسمي:

ويحسب بطرح الواحد الصحيح من معامل الحماية الاسمي للمحاصيل موضع الدراسة في حالة المنتجات ومستلزماتها ، فإذا كان هذا المعدل مساوياً للصفر دل ذلك على تساوى السعر المزرعى وسعر الحدود وأن الدولة لا تتخذ أي سياسة حمائية ولا تقوم بفرض ضرائب على المنتج أو المستهلك، أما إذا انخفض عن الصفر فيعنى أن الدولة تقوم بفرض ضرائب مباشرة وغيرمباشرة على المنتج وتقوم بدعم المستهلك، بينما ارتفاعه عن الصفر يشير إلى أن الدولة تتبع سياسة حمائية لدعم المنتج وتقوم بفرض ضرائب على المستهلك.

### (3) معامل الحماية الفعال:

يأخذ في الاعتبار كل المنتجات ومستلزمات الإنتاج معاً، ويحسب بقسمة القيمة المضافة للمحصول مقيمة ماليا (بسر السوق) على القيمة المضافة لنفس المحصول مقيمة اقتصاديا (بسر الحدود)، ويمكن التعبير عن هذا المعامل بالمعادلة التالية:

$$\text{معامل الحماية الفعال} = \frac{\text{القيمة المضافة للمحصول بسر السوق}}{\text{القيمة المضافة للمحصول بسر الظل}}$$

### القيمة المضافة للمحصول بسر الظل

فإذا تساوى هذا المعامل بالوحدة فيعنى أن إنتاج تلك السلعة محليا يضيف إلى الاقتصاد القومي قدر يتساوى مع كل ما تضيفه نظيرتها بأسعار الحدود، أما إذا زاد عن الوحدة فأنه يعنى أن تلك السلعة يتم إنتاجها في ظل حماية من الدولة، أما إذا نقص عن الوحدة يكون ذلك مؤشر على أن الدولة تفرض على منتجي تلك السلعة ضرائب قد تكون مباشرة أو غير مباشرة أو تدعم ما يتم استيراده منها .

### (4) معامل الميزة النسبية:

ويحسب بقسمة قيمة الموارد المحلية بالتقييم الاقتصادي على صافي العائد الفداني مقيم اقتصاديا، فإذا انخفض المعامل عن الواحد الصحيح دل ذلك على وجود ميزة نسبية للدولة في إنتاج المحصول، أما إذا زاد عن الواحد الصحيح دل على أنه لا يوجد ميزة نسبية في إنتاج المحصول ومن الأفضل التحول إلى إنتاج محاصيل أخرى، فالأسعار العالمية (ممثلة في أسعار الحدود) يمكن أن تمثل التكاليف المباشرة للفرصة البديلة التي يتحملها البلد أو تستفيد منها بالنسبة للسلع الزراعية التي تدخل في التجارة الدولية، لذلك فقد تم تقدير أسعار الحدود وفقاً لأسعار التصدير (قوب) للسلع التي يتم تصديرها، وأسعار الاستيراد (سيف) للسلع التي يتم استيرادها بعد تعديلها وفقاً لأسعار الصرف في السوق الحر، وتكلفة النقل و الهوامش التسويقية الأخرى.

$$\text{معامل الميزة النسبية} = \frac{\text{تكلفة المورد المحلي اقتصادياً}}{\text{القيمة المضافة بسر الظل}}$$

### القيمة المضافة بسر الظل

وللوصول إلى التكلفة الانتاجية مقيمة بأسعار الظل ( التقييم الاقتصادي ) تم استخدام معاملات التحويل التي توصل إليها خبراء البنك الدولي عن مصر عام 1991<sup>(9)</sup> حيث قدرت هذه المعاملات وفقاً لمعدلات البنك المشار اليه لعام 2000 وهي: 1,05 للتقايي ، 1,1 للسماد الكيماوي ، 1,2 للمبيدات ، 0,67 لعنصر العمل البشري ، 1,1 للآلات، في حين بقيت البنود الأخرى على حالها دون تغيير ، أما بالنسبة للأرض

فتكلفة فرصتها البديلة هي مدى إمكانية حصول المنتج على عائد منها دون تحمله لأعباء مخاطر الإنتاج الزراعي ، وهي عادة الإيجار الاقتصادي ( إيجارها للغير لمدة عام كامل ) مقوماً بمدة مكث المحصول على الأرض .

#### نتائج البحث :

تعتبر دراسة التقييم المالي والاقتصادي لتكاليف الإنتاج والإيرادات الفدانية للمحاصيل الزراعية احد العناصر الرئيسية لمصفوفة تحليل السياسات الزراعية<sup>(6)</sup>، وتتضمن مصفوفة تحليل السياسات بندين هامين هما تكاليف إنتاج الفدان وعوائد الإنتاج مقومان بالقيمة المالية بالسعر المحلي (سعر السوق) مرة وبالقيمة الاقتصادية بالسعر العالمي (سعر الحدود) مرة أخرى<sup>(3)</sup>، ويلاحظ أن بنود تكاليف الإنتاج تتمثل في تكاليف مستلزمات الإنتاج (التقاوي، السماد البلدي، السماد الكيماوي، المبيدات)، وتكلفة المورد المحلي ( أجور العمال والآلات والحيوانات والمصرفوات العمومية) بالإضافة إلي إيجار الأرض<sup>(6)</sup>، كما يلاحظ أن عوائد الإنتاج والتي تمثل النواتج او المخرجات من المحاصيل الزراعية ما هي إلا عبارة عن حاصل ضرب الكمية المنتجة من المحصول في السعر المزرعي للوحدة أما إذا تم استخدام أسعار الحدود بدلا من السعر المزرعي ففي هذه الحالة يطلق عليه العائد الفداني الاقتصادي<sup>(3)</sup>.

ولهذا فانه سيتم القاء الضوء علي بنود تكاليف وعوائد إنتاج الفدان بالإضافة الي معرفة أثر السياسة الزراعية لأهم محاصيل الحبوب الاستراتيجية، ونتائج قياس المصفوفة الخاصة بتحليل السياسات الزراعية خلال الفترة من عام 1996 حتى عام 2013.

#### أولاً: التحليل المالي والاقتصادي لبنود تكاليف إنتاج الفدان للمحاصيل موضع الدراسة:

فقد تم حساب التحليل المالي لمتوسط بنود تكاليف إنتاج الفدان لمحصولي القمح والذرة الشامية المحسوب بالأسعار المزرعية المحلية لتلك المحاصيل خلال الفترة (1996-2013)، مقارنة بالتقييم الاقتصادي لمتوسط بنود تكاليف إنتاج الفدان والمحسوب بأسعار الحدود لذات المحاصيل خلال فترة الدراسة المشار إليها.

#### 1- بالنسبة لتكلفة المورد المحلي:

أ- أجور العمال: يتضح من بيانات الجدول رقم (1) أن التقييم المالي لبند أجور العمال المستخدمة في إنتاج محاصيل القمح والذرة الشامية يفوق التقييم الاقتصادي لأجور العمال المستخدمة لإنتاج تلك المحاصيل، حيث بلغت متوسط القيمة المالية لأجور العمال خلال الفترة من عام 1996 حتى عام 2013 حوالي 484,96 ، 630,18 جنيه لمحصولي القمح والذرة الشامية علي الترتيب، بينما بلغ متوسط القيمة الاقتصادية حوالي 324,92 ، 422,22 جنيه لأجور عمال المحاصيل خلال ذات الفترة علي الترتيب، أي ان قيمة اجور العمال الزراعيين للمحاصيل موضع الدراسة بالأسعار المحلية أعلى من قيمة تلك الاجور المحسوبة بالأسعار العالمية.

ب- بالنسبة لأجور الآلات: حيث توضح البيانات الواردة بالجدول رقم (1) ان التقييم المالي لبند أجور الآلات المستخدمة في إنتاج محاصيل القمح والذرة الشامية كانت أقل من التقييم الاقتصادي لأجور الآلات المستخدمة لإنتاج تلك المحاصيل حيث بلغ متوسط القيمة المالية لأجور الآلات خلال الفترة (1996-2013) حوالي 351,86 ، 268,92 جنيه لمحصول القمح والذرة الشامية علي الترتيب. بينما بلغ متوسط القيمة الاقتصادية حوالي 387,05 ، 295,81 جنيه لأجور الآلات المستخدمة في إنتاج المحاصيل خلال ذات الفترة علي الترتيب، الأمر الذي يوضح انخفاض الأسعار المحلية لأجور الآلات الزراعية عنها بالنسبة للأسعار العالمية.

#### 2- بالنسبة لتكاليف مستلزمات الإنتاج:

يتبين من البيانات الواردة بالجدول رقم (1) أن التقييم المالي لمتوسط تكاليف مستلزمات إنتاج محصولي القمح والذرة الشامية من أسمدة كيماوية ومبيدات وتقاوي خلال الفترة من (1996-2013)، كانت أقل من نظيرتها المحسوبة بالتقييم الاقتصادي للمحاصيل خلال ذات الفترة، حيث بلغت القيمة المالية لمستلزمات إنتاج محصولي القمح والذرة الشامية بالأسعار المحلية حوالي 424,61 ، 482,63 جنيه علي الترتيب بينما بلغت القيمة الاقتصادية لها حوالي 465,69 ، 527,77 جنيه علي الترتيب، حيث يلاحظ ان الاسعار المحلية لتلك المستلزمات أقل من نظيرتها العالمية.

الأمر الذي يشير الي تحمل الدولة لعبء قليل من دعم مستلزمات إنتاج تلك المحاصيل في بعض سنوات الفترة المشار إليها، وذلك تشجيعاً لاستمرار زراعتها والتوسع في إنتاجها. فعندما كانت الأسمدة من مستلزمات الإنتاج الهامة جدا والضرورية للإنتاج الزراعي والتي يحتاجها النبات في مواعيد محددة فعدم توفرها يكون له تأثير مباشر وكبير علي الإنتاج، فهناك مشاكل عديدة تشترك فيها أطراف كثيرة من أهمها وقوع تجارة الأسمدة تحت سيطرة تجار القطاع الخاص، مما يؤدي إلي تأرجح الكميات المعروضة تحت تأثير الأسعار العالمية التي تحفز الشركات علي تقضيل السوق الخارجي عن احتياجات السوق المحلية. الأمر الذي يتطلب توفير جميع أنواع الأسمدة للمزارعين وذلك بالمعدلات التي تتناسب مع الاحتياجات الفعلية للمحاصيل المختلفة، وفي الوقت المناسب وبالأسعار التي تقترب من تكلفتها الحقيقية دون الأخذ في الاعتبار التغيرات التي تطرأ علي الأسعار العالمية، وذلك سوف يعمل علي زيادة الإنتاجية الفدانية من المحاصيل الرئيسية.

جدول رقم (1): التقييم المالي والاقتصادي لبند تكاليف إنتاج الفدان لأهم محاصيل الحبوب الاستيرادية في مصر خلال الفترة من عام 1996 حتى عام 2013.

بنود التكاليف	المحصول		القمح		الذرة الشامية	
	التقييم المالي	التقييم الاقتصادي*	التقييم المالي	التقييم الاقتصادي*	التقييم المالي	التقييم الاقتصادي*
تكلفة المورد المحلي	اجور عمال	484,96	324,92	630.18	422,22	
	اجور حيوانات	5,41	5,41	4.69	4.69	
	اجور الآت	351,86	387,05	268.92	295,81	
	مصاريف عمومية	135,31	135,31	135.72	135.72	
	ايجار الارض	968,72	968,72	770.69	770.69	
تكلفة مستلزمات الانتاج	اجمالي تكلفة المورد المحلي	1946,24	1821,41	1810.20	1629,13	
	ثمن تقاوى	126,90	133,25	138.02	144,92	
	ثمن سماد بلدى	54,89	54,89	120.11	120.11	
	ثمن سماد كيمياوى	248,04	272,84	306.81	337,49	
	ثمن مبيدات	49,67	59,60	37.80	45,36	
اجمالي مستلزمات الانتاج	479,51	520,58	602.73	647,88		
اجمالي التكاليف	2425,75	2341,99	2412.93	2277,01		

\* تم حساب القيمة الاقتصادية باستخدام معاملات التحويل الآتية: 1,05 للتقاوى ، 1,1 للسماد الكيماوي ، 1,2 للمبيدات ، 0,67 لعنصر العمل البشري ، 1,1 للآلات.

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات: الجدول رقم (1) بالملحق.

ثانياً: التحليل المالي والاقتصادي لعوائد انتاج الفدان للمحاصيل موضع الدراسة:

توضح البيانات المدونة بالجدول رقم (2) التقييم المالي لمتوسط العوائد الكلية لإنتاج محاصيل القمح والذرة الشامية خلال الفترة من عام 1996 حتى عام 2013، والمحسوبة بالأسعار المزرعية المحلية لتلك المحاصيل، مقارنة بالتقييم الاقتصادي للعوائد الكلية المحسوبة بأسعار الحدود (العالمية) لذات المجموعة من المحاصيل خلال ذات الفترة، وقد أوضحت نتائج التقييم ان العوائد المالية كانت أقل من العوائد الاقتصادية لجميع المحاصيل محل الدراسة، حيث بلغت العوائد المالية حوالي 4435,23 ، 4028,92 جنيه للفدان لمحصولي القمح والذرة الشامية كمتوسط للفترة (1996-2013) علي الترتيب، بينما بلغ متوسط العوائد الاقتصادية خلال ذات الفترة حوالي 5181,47 ، 6348,49 جنيه للفدان لذات المحاصيل علي الترتيب.

ويتبين من ذلك ان منتجي تلك المحاصيل الاستراتيجية قد تحملوا ضريبة ضمنية تتمثل في الفرق بين القيمة الاقتصادية والقيمة المالية لإنتاجهم تلك المحاصيل خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (2): التقييم المالي والاقتصادي لعوائد إنتاج الفدان لأهم محاصيل الحبوب الاستيرادية في مصر وذلك خلال الفترة من عام 1996 حتى عام 2013.

البيان	المحصول		الذرة الشامية	
	التقييم المالي	التقييم الاقتصادي	التقييم المالي	التقييم الاقتصادي
السعر المزرعى للوحدة من المحصول الرئيسي (بالجنيه)	1298,70	1571,05	1141,19	1833,60
متوسط انتاجية الفدان من المحصول الرئيسي (طن)	2,74	—	3,35	—
قيمة انتاج الفدان من المحصول الرئيسي (بالجنيه)	3558,44	4304,68	3822,99	6142,56
قيمة انتاج الفدان من الناتج الثانوي (بالجنيه)	876,79	876,79	205,93	205,93
اجمالي ايراد الفدان (بالجنيه)	4435,23	5181,47	4028,92	6348,49

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات: الجدول رقم (1) بالملحق.

ثالثاً: نتائج أثر السياسة الزراعية علي أهم محاصيل الحبوب الاستيرادية (القمح ، الذرة الشامية)، باستخدام مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لتلك المحاصيل:

توضح بيانات الجداول أرقام (4) ، (6) نتائج قياس كل من معامل الحماية الاسمي للمنتج، ومعامل الحماية الاسمي للمدخلات المتبادلة تجارياً، ومعامل الحماية الفعال، ومعامل تكلفة الموارد المحلية لمحصولي القمح والذرة الشامية كمتوسط للفترة من عام 1996 حتى عام 2013 ومنها يتضح الآتي:

جدول رقم(3): مصفوفة تحليل السياسة الزراعية لمحصول القمح خلال الفترة (1996-2013).

البيان	اجمالي العائد	تكلفة الموارد المحلية			تكلفة المستلزمات التجارية	صافي العائد
		جملة عنصر العمل	الأرض	الاجمالي		
التقييم المالي	4435,23	977,52	968,72	1946,24	479,51	2009,48
التقييم الاقتصادي	5181,47	852,69	968,72	1821,41	520,58	3360,06
اثر السياسة	(746,24)	124,83	—	124,83	(41,07)	(1350,58)

الأرقام ما بين القوسين سالبة.

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات: الجدول رقم (1) ، (2) بالبحث.

جدول رقم (4): نتائج قياس مصفوفة تحليل السياسة الزراعية لمحصول القمح في مصر خلال الفترة (1996-2013).

البيان	القيمة
معامل الحماية الاسمي للانتاج	0,86
معامل الحماية الاسمي لمستلزمات للانتاج	0,92
معامل الحماية الفعال	0,85
معامل تكلفة الموارد المحلية	0,39

المصدر : حسبت من بيانات الجدول رقم (3) .

جدول رقم(5): مصفوفة تحليل السياسة الزراعية لمحصول الذرة الشامية خلال الفترة (1996-2013).

صافي العائد	تكلفة الموارد المحلية			تكلفة المستلزمات		البيان
	الاجمالي	الأرض	جملة عنصر العمل	التجارية	اجمالي العائد	
1615,99	1810.20	770.69	1039,51	602.73	4028,92	التقييم المالي
4071,48	1629,13	770.69	858,44	647,88	6348,49	التقييم الاقتصادي
(2455,49)	181.07	—	181.07	(45,15)	(2319,57)	اثر السياسة

الأرقام ما بين القوسين سالبة.

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات: الجدول رقم (1) ، (2) بالبحث.

جدول رقم (6): نتائج قياس مصفوفة تحليل السياسة الزراعية لمحصول الذرة الشامية في مصر خلال الفترة (1996-2013).

البيان	القيمة
معامل الحماية الاسمي للانتاج	0,63
معامل الحماية الاسمي لمستلزمات للانتاج	0,93
معامل الحماية الفعال	0,60
معامل تكلفة الموارد المحلية	0,29

المصدر : حسبت من بيانات الجدول رقم (5) .

## 1- بالنسبة لمحصول القمح:

## أ- معامل الحماية الاسمي للانتاج (NBCO):

ويستخدم لتقدير مدي انحراف الأسعار المحلية عن الأسعار العالمية، ومن ثم قياس أثر تدخل الحكومة في السياسة السعرية لحماية الانتاج المحلي سواء بدعم المنتج او بفرض ضرائب غير مباشرة عليه، وذلك من خلال تقدير معاملات الحماية الأسمية لمحصولي القمح خلال الفترة (1996-2013).

فقد تبين من نتائج الجدول رقم (4)، أن معامل الحماية الأسمي للانتاج لمحصول القمح قد بلغ حوالي 0,86 خلال فترة الدراسة (1996-2013)، مما يوضح عدم وجود سياسة انتاجية عادلة خلال تلك الفترة نظرا لانخفاض قيمة هذا المعامل عن الواحد الصحيح، أو بمعنى اخر انخفاض اسعار القمح المحلية عن مثيلتها العالمية وبالتالي تحمل المنتجين ضرائب ضمنية تصل الي حوالي 0,14 نتيجة عدم حصولهم علي الأسعار الحقيقية لانتاجهم، أو بمعنى اخر ان منتجي القمح يحصلون علي 86% فقط من قيمة انتاجهم بالأسعار العالمية والتي تصل الي حوالي 5181,47 جنيه / طن خلال تلك الفترة.

وهذا يعني ان تلك السياسات التي انتهجت خلال تلك الفترة لمنتجي القمح في غير صالح منتجي هذا المحصول بالنسبة لأسعار المنتجات.

## ب- معامل الحماية الاسمي لمستلزمات الانتاج (NBCD):

ولقياس النسبة بين تكلفة المدخلات التي يمكن تبادلها تجارياً (مستلزمات الانتاج) بأسعار السوق وتلك المدخلات بالأسعار الاقتصادية، فقد تم قياس معاملات الحماية الأسمية للمدخلات المتبادلة تجارياً (الأسمدة الكيماوية والبلدية والمبيدات والتقاوي) والمستخدمه في انتاج محصول القمح خلال الفترة (1996-2013).

حيث اتضح من نتائج الجدول رقم (4)، لمحصول القمح ان معامل الحماية الأسمي لمستلزمات الانتاج قد بلغ حوالي 0,92 لهذا المحصول، هذا مما يوضح الانخفاض الواضح في حجم الدعم الذي كانت تقدمه الدولة لمستلزمات الانتاج حيث اقتربت قيمة هذا المعامل من الواحد الصحيح، بما يعني اقتراب أسعار مستلزمات الانتاج لمحصول القمح من مثيله العالمي، ويقدر حجم الدعم لمحصول القمح بحوالي 8% من السعر العالمي لهذه المستلزمات والبالغ حوالي 520,58 جنيه خلال فترة الدراسة المشار اليها سابقاً.

مما يعني هذا أن سياسة التحرر الاقتصادي لمحصول القمح قد جاءت في غير صالح منتجي هذا المحصول وذلك بالنسبة لأسعار مستلزمات الانتاج.

## ج- معامل الحماية الفعال (EPC):

حيث أوضحت نتائج القياس بالجدول رقم (4)، أن قيمة هذا المعامل تقل عن الواحد الصحيح والتي بلغت حوالي 0,85 لمحصول القمح، بما يشير إلى وجود ضرائب ضمنية علي منتجي هذا المحصول، أو بمعنى آخر انخفاض القيمة المضافة لمحصول القمح بالأسعار المحلية عن مثيلتها العالمية، بما يعني، أن هذا المحصول لم يكن يتمتع بحماية خلال تلك الفترة.

مما يعني أن هذا المحصول لم يتمتع بحماية خلال تلك الفترة، وذلك مؤشر علي أن الدولة إما إنها تفرض علي منتجي هذا المحصول ضرائب قد تكون مباشرة أو غير مباشرة أو انها تدعم ما يتم استيراده منه.

د- معامل تكلفة الموارد المحلية (الميزة النسبية) (DRC):

حيث أظهرت نتائج القياس المبينة بالجدول رقم (4)، ان قيمة هذا المعامل قد بلغت حوالي 0,39 لمحصول القمح وذلك خلال الفترة (1996-2013) وهو ما يشير الي وجود ميزة نسبية في إنتاج المحصول، حيث يتبين ان إنتاج محصول القمح محلياً يعد افضل من الاعتماد علي استيراده من الخارج.

2- بالنسبة لمحصول الذرة الشامية:

أ- معامل الحماية الأسمي للإنتاج (NBCO):

ويستخدم أيضاً لتقدير مدي انحراف الأسعار المحلية عن الأسعار العالمية، ومن ثم قياس أثر تدخل الحكومة في السياسة السعرية لحماية الإنتاج المحلي سواء بدعم المنتج أو بفرض ضرائب غير مباشرة عليه، وذلك من خلال تقدير معاملات الحماية الأسمية لمحصول الذرة الشامية خلال الفترة (1996-2013).

فقد تبين من نتائج الجدول رقم (6)، أن معامل الحماية الأسمي للإنتاج لمحصول الذرة الشامية قد بلغ حوالي 0,63 خلال فترة الدراسة (1996-2013)، مما يوضح عدم وجود سياسة انتاجية عادلة خلال تلك الفترة نظراً لانخفاض قيمة هذا المعامل عن الواحد الصحيح، أو بمعنى آخر انخفاض اسعار الذرة الشامية المحلية عن مثيلتها العالمية وبالتالي تحمل منتجي هذا المحصول ضرائب ضمنية تصل الي حوالي 0,37 نتيجة عدم حصولهم علي الأسعار الحقيقية لإنتاجهم، أو بمعنى آخر ان منتجي الذرة الشامية يحصلون علي 63% فقط من قيمة انتاجهم بالأسعار العالمية والتي تصل الي حوالي 6348,49 جنية / طن خلال فترة الدراسة المشار اليها.

وهذا يعني ان تلك السياسات التي انتهجت خلال تلك الفترة لمنتجي محصول الذرة الشامية في غير صالح منتجها بالنسبة لأسعار

المنتجات.

ب- معامل الحماية الأسمي لمستلزمات الإنتاج (NBCD):

حيث اظهرت النتائج بالجدول رقم (6) لمحصول الذرة الشامية أن معامل الحماية الأسمي لمستلزمات الإنتاج قد بلغ حوالي 0,93 لهذا المحصول، مما يوضح الانخفاض الواضح في حجم الدعم الذي كانت تقدمه الدولة لمستلزمات الإنتاج حيث اقتربت قيمة هذا المعامل من الواحد الصحيح، مما يعني اقتراب أسعار مستلزمات الإنتاج لمحصول الذرة الشامية من مثيله العالمي، ويقدر حجم الدعم لمحصول الذرة الشامية بحوالي 7% من السعر العالمي لهذه المستلزمات والبالغ حوالي 647,88 جنية خلال فترة الدراسة..

هذا مما يعني أن سياسة التحرر الاقتصادي لمحصول الذرة الشامية قد جاءت في غير صالح منتجي ذلك المحصول بالنسبة لأسعار

مستلزمات الإنتاج.

ج- معامل الحماية الفعال (EPC):

فقد اوضحت نتائج القياس لقيمة هذا المعامل والتي تقل ايضا عن الواحد الصحيح والتي بلغت حوالي 0,60 لمحصول الذرة الشامية، بما يشير الي وجود ضرائب ضمنية علي منتجي هذا المحصول، أو بمعنى آخر انخفاض القيمة المضافة لمحصول الذرة الشامية بالأسعار المحلية عن مثيلتها العالمية.

مما يعني ان هذا المحصول لم يكن يتمتع بحماية خلال تلك الفترة، وذلك مؤشر علي ان الدولة اما انها بتفرض علي منتجي محصول(الذرة الشامية) ضرائب قد تكون مباشرة أو غير مباشرة أو انها تدعم ما يتم استيراده منها.

د- معامل تكلفة الموارد المحلية (الميزة النسبية) (DRC):

وكما تبين من نتائج القياس المبينة بالجدول رقم (6)، ان قيمة هذا المعامل قد بلغت حوالي 0,29 لمحصول الذرة الشامية وذلك خلال الفترة (1996-2013) وهو ما يشير إلي وجود ميزة نسبية في إنتاج هذا المحصول، حيث يتبين أن إنتاج محصول الذرة الشامية محلياً يعد كذلك أفضل من الاعتماد علي استيراده من الخارج .

ولهذا يتضح انه وفقاً لهذه المعاملات يعد إنتاج القمح محلياً في المرتبة الأولى ويليه محصول الذرة الشامية، مما يعتبر مؤشراً لتوجيه أولويات السياسة الزراعية نحو التوسع في إنتاج تلك المحاصيل سواء علي حساب بعضها أو وفقاً لأفضلية كل منها أو علي حساب المحاصيل الأخرى.



## رابعاً: نتائج مصفوفات تحليل السياسات الزراعية:

باستخدام المؤشرات السابقة لحساب مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لأهم محاصيل الحبوب الاستيرادية في مصر (القمح ، الذرة الشامية)، خلال الفترة من عام 1996 حتى عام 2013، وذلك للوقوف على توجهات السياسة الزراعية التي انتهجتها الدولة بعد التحرير الكامل لانتاج وتجارة تلك السلع، والتي تتضمن مدى انحراف الأسعار المحلية لتلك المحاصيل عن نظيرتها العالمية، وكذلك الوقوف على مدى وجود تشوهات سعرية في أسواق مستلزمات الانتاج لتلك المحاصيل او الميزة النسبية لهما متمثلة في الإيرادات المحققة من كل منها<sup>(8)</sup>، وتوضح نتائج مصفوفة تحليل السياسات الزراعية للمحاصيل موضع الدراسة ما يلي:-

1- اجمالي الإيرادات المالية المحققة لمحصول القمح تقدر بحوالي 4435,23 جنيه للفدان كمتوسط لفترة الدراسة (1996-2013)، وهي تقل عن القيمة الاقتصادية المقومة لتلك الإيرادات بأسعار الحدود بحوالي 14,40% حيث بلغت القيمة الاقتصادية لتلك الإيرادات حوالي 5181,47 جنيه للفدان. بينما بلغت الإيرادات المالية المحققة لمحصول الذرة الشامية بحوالي 4028,92 جنيه للفدان كمتوسط لفترة الدراسة (1996-2013)، وهي تقل أيضاً عن القيمة الاقتصادية المقومة لتلك الإيرادات بأسعار الحدود بحوالي 36,54% حيث بلغت القيمة الاقتصادية لتلك الإيرادات حوالي 6348,49 جنيه للفدان. وهو ما يشير الي ان منتجي تلك المحاصيل كانوا يتفاوضون سعرا محليا أقل من نظيره بالأسعار العالمية.

2- قيمة تكلفة مستلزمات انتاج محصول القمح المتبادلة تجارياً (الأسمدة الكيماوية والبلدية، المبيدات، والتقاوي) تقدر بحوالي 479,51 جنيه للفدان كمتوسط للفترة (1996-2013)، وهي تقل عن التكلفة الاقتصادية لتلك المستلزمات بحوالي 7,89% ، حيث بلغت التكلفة الاقتصادية حوالي 520,58 جنيه للفدان. في حين ان تكلفة مستلزمات انتاج محصول الذرة الشامية المتبادلة تجارياً (الأسمدة الكيماوية والبلدية، المبيدات، والتقاوي) قدرت بحوالي 602.73 جنيه للفدان كمتوسط للفترة (1996-2013)، وهي تقل عن التكلفة الاقتصادية لتلك المستلزمات بحوالي 6,97% ، حيث بلغت التكلفة الاقتصادية حوالي 647,88 جنيه للفدان. فقد تبين من تحويلات تلك التكلفة انها كانت موجبة لصالح المنتجين الزراعيين لتلك المحاصيل حيث تحملت الدولة دعم تلك المستلزمات للمحاصيل موضع الدراسة حيث قدرت بحوالي 41,07 ، 45,15 جنيه للفدان لكل من القمح والذرة الشامية علي الترتيب، وذلك كمحاولة لتشجيع منتجي تلك المحاصيل علي زيادة المساحات الموجهة لانتاجه.

3- قيمة تكلفة الموارد المحلية غير المتبادلة تجارياً لمحصول القمح قدرت بحوالي 1946,24 جنيه للفدان كمتوسط للفترة (1996-2013)، وهي تزيد عن التكلفة الاقتصادية بحوالي 6,85% والتي بلغت حوالي 1821,41 جنيه للفدان، بينما قدرت قيمة تكلفة الموارد المحلية غير المتبادلة تجارياً لمحصول الذرة الشامية بحوالي 1810,20 جنيه للفدان كمتوسط للفترة (1996-2013)، وهي تزيد عن التكلفة الاقتصادية بحوالي 11,11% والتي بلغت حوالي 1629,13 جنيه للفدان. فقد كانت تحويلات الموارد المحلية سالبة بحوالي 124,83 ، 181,07 جنيه للفدان لكل من القمح والذرة الشامية علي الترتيب، ويمكن ارجاع اقتراب قيمة تلك التكلفة من الموارد المحلية غير المتبادلة تجارياً لتلك المحاصيل من القيمة الاقتصادية لها الي أهميتها كمحاصيل استراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي.

4- صافي العائد الفدائي لمحصول القمح قدر بحوالي 2009,48 جنيه للفدان كمتوسط للفترة (1996-2013)، وهو يقل بحوالي 40,20% عن نظيره المحسوب بالقيمة الاقتصادية، حيث بلغت القيمة الاقتصادية لصافي العائد الفدائي حوالي 3360,06 جنيه للفدان. بينما قدر صافي العائد الفدائي لمحصول الذرة الشامية بحوالي 1615,99 جنيه للفدان كمتوسط للفترة (1996-2013)، وهو يقل بحوالي 40,20% عن نظيره المحسوب بالقيمة الاقتصادية، حيث بلغت القيمة الاقتصادية لصافي العائد الفدائي حوالي 4071,48 جنيه للفدان، وبالتالي فقد كانت تلك التحويلات لصافي العائد الفدائي سالبة للمحاصيل موضع الدراسة حيث قدرت بحوالي 1350,58 ، 2455,49 جنيه للفدان لكل من القمح والذرة الشامية علي الترتيب، وهو ما يؤكد ان منتجي تلك المحاصيل كانوا يتفاوضون سعرا محليا أقل من نظيره بالأسعار العالمية، وبالتالي تحملهم لضريبة ضمنية تتمثل في الفرق بين صافي العائد مقوماً بالأسعار المحلية ونظيره مقوماً بالأسعار العالمية.

## ملخص البحث :

اتجهت السياسة الزراعية في مصر في السنوات الأخيرة الي احداث بعض التغيرات الهيكلية بهدف تعظيم العائد الاقتصادي في ظل الامكانيات الفنية والمحددات الاقتصادية المحلية والعالمية . وتتوقف مدى إمكانية تحقيق ذلك على مدى تقارب الأسعار المحلية مع نظيرتها العالمية سواء للإنتاج أو مستلزماته. لذا فقد استهدف البحث تقدير مصفوفة السياسات الزراعية لوضع اطار لقياس مدى انحراف أسعار السوق للحاصلات موضع الدراسة وهي القمح والذرة الشامية كحاصلات استيرادية عن الأسعار الاقتصادية للوقوف على مستوى التشوهات في سوق تلك السلع ودرجة عدم توظيف الموارد .

## وقد تم التوصل إلى النتائج التالية :

1- تبين من نتائج قياس تحليل مصفوفة السياسة الزراعية للمحاصيل موضع الدراسة، أن معامل الحماية الأسمى لمستلزمات الإنتاج قدر بحوالي 0,92 ، 0,93 لكل من القمح والذرة الشامية على التوالي خلال الفترة من عام 1996 حتى عام 2013 ، وهذا يشير إلى عدم وجود دعم للمستلزمات .

- 2- قدر معامل الحماية الأسمى للنواتج بحوالي 0,86 و 0,63 لكل من القمح والذرة الشامية خلال فترة الدراسة المشار إليها سابقاً، وهو ما يوضح بقيام الدولة بفرض ضرائب مباشرة وغير مباشرة على المنتج وتقدم دعم للمستهلك.
- 3- يوضح معامل الحماية الفعال وجود ضرائب ضمنية على كل من القمح والذرة الشامية خلال فترة الدراسة، بما يشير إلى وجود ضرائب ضمنية على منتجي تلك المحاصيل، أو بمعنى آخر انخفاض القيمة المضافة لمحصولي القمح والذرة الشامية بالأسعار المحلية عن مثيلتها العالمية، بما يعني أن تلك المحاصيل لم تكن تتمتع بحماية خلال تلك الفترة.
- 4- وجود ميزة نسبية لإنتاج المحاصيل موضع الدراسة خلال الفترة من عام 1996 حتى عام 2013، حيث يتضح أن معامل الميزة النسبية أقل من الوحدة .

#### المراجع :

- 1- رانيا محمد عبده برغش ، أثر سياسة التحرر الاقتصادي على أسعار محاصيل الحبوب ، رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة بدمنهور ، جامعة الإسكندرية ، عام 2003 .
- 2- سعد زكي نصار (دكتور) ، محمود منصور (دكتور) ، السياسة السعرية والإنتاج الزراعي ، ندوة السياسات السعرية و التسويقية في جمهورية مصر العربية ، الجزء الأول ، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي المصرية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، القاهرة ، 1987 .
- 3- عادل محمد مصطفى(دكتور)، احمد محمد عبد الله(دكتور)، آخرون، دور السياسات الزراعية في توجيه انتاج أهم محاصيل الحبوب الرئيسية في مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، تصدرها الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الخامس والعشرون، العدد الرابع، ديسمبر، 2015.
- 4- مشيرة محمد عبد المجيد البطران، محسن محمود البطران، التحليل الاقتصادي للسياسة السعرية للبطاطس في مصر، المجلة الزراعية للعلوم الاقتصادية والاجتماعية، المجلد (3)، العدد (11)، جامعة المنصورة، 2012.
- 5- محمد خضر حجازي، دراسة تحليلية لأثار السياسة الزراعية على حجم الفجوة الغذائية، رسالة دكتوراه.
- 6- محمد عبد العزيز سيد، تأثير سياسات الإصلاح الاقتصادي على بعض المؤشرات الاقتصادية الزراعية في مصر، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة أسيوط، 2004.
- 7- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، برنامج تحليل اقتصاديات السوق ، المرحلة الثانية ( التجارة الدولية) دليل المشارك.
- 8- Omran, M., The impact of the liberalization of Agricultural input and output prices on the cropping pattern. Ph.D. Dissertation, Faculty of Agriculture, Suez Canal University, 1997.
- 9- World Bank, The economics of project analysis, Washington D.C, 1991.

## "The study of the matrix of the agricultural polices analysis for the main imported cereals crops in Egypt"

Dr. Abd El-wakeel Ibrahim Mohamed, Dr Talat Hafez Esmail, Dr. Galal Abd El-fattah El-sogheir  
Sayed Abdel-Nasser sayed

### Summary

The agroeconomic activity has been subjected to a state of static and depression before application of free economic strategy which brought about to low developmental rates. The agricultural section was also vegetatively affected by Government interference in this section so that the Government rearranged her policy and oriented to free strategy.

Therefore the present study aims to have knowledge on the effects of application of free economic strategies on the agricultural policy matrix.

According to the results of the analysis of the agriculture policy, there is a support to the requirements of the production of wheat, and maize during the periods under study.

From the superior coefficient protection of the results, one can reach that the government imposed direct and indirect taxes on the product during the pre-liberalization period and partial liberalization period of the previous crops and during the economical liberalization of wheat. During the economical liberalization period it can be observed that, the local prices of wheat, and maize surpassed their international peers.

From the results of the effective protection coefficient it can be observed that, there are some underlying taxes during the pre-liberalization period and partial liberalization to the previous crops, and there is a protection policy during the economical liberalization period regarding wheat and maize.

It can be observed that there is a relative excellence in the production of crops under study during periods related to every crop.



جدول (1): تطور بنود التكاليف الإنتاجية، والتكاليف الكلية، وسعر الحدود لمحصولي القمح والذرة الشامية في مصر بالأسعار الجارية وذلك خلال الفترة من عام 1996- وحتى عام 2013.																		
الذرة الشامية									القمح									المحصول البيان السنوات
سعر الحدود جنيه / طن	التكاليف الكلية جنيه / فدان	ثمن مبيدات	ثمن سماد كيمياوي	ثمن سماد بلدي	ثمن تقاوي	أجور آلات	أجور حيوانات	أجور عمال	سعر الحدود جنيه / طن	التكاليف الكلية جنيه / فدان	ثمن مبيدات	ثمن سماد كيمياوي	ثمن سماد بلدي	ثمن تقاوي	أجور آلات	أجور حيوانات	أجور عمال	
643,85	1132,2	31,8	184,5	72	63,4	168,7	10,5	298,9	754,44	1086,9	15,3	136	40,4	64,3	212,3	7,6	228,2	1996
496,67	1113,3	16,5	180,1	67,2	66,6	185,3	3	288,5	576,50	1126,6	21,4	136,9	42,1	71,8	218,6	7,1	239,2	1997
433,60	1496	37,3	196,9	70,2	81,2	179,9	1,2	299,7	509,55	1552,9	13,2	152,5	32,2	78,9	241,2	3,1	244,2	1998
467,09	1402,3	20,6	160,5	65	90,7	180,1	1	317,7	484,39	1532,7	18,5	145,4	35,5	68	264,5	2,7	256,1	1999
390,00	1430,1	25,2	158,6	52,6	94,2	193,7	2,4	328,1	494,01	1510,4	19,4	134,5	45,1	67,8	253,4	2,4	265	2000
459,15	1471,9	27	170,9	69,9	96,3	189,8	1,4	341,3	601,64	1552,6	20,3	131,8	41,3	75,6	234,2	2,8	283,9	2001
566,43	1480	24	162	68	101	184	1	359	661,26	1558,4	24	138,6	50,5	79,8	233,2	2,7	292,6	2002
779,58	1709	31	212	78	102	203	2	437	893,21	1715	28	150	55	89	254	3	332	2003
930,20	1846	31	238	100	117	206	3	459	1032,74	1904	31	177	55	97	282	4	359	2004
791,20	2055	39	249	125	141	222	2	517	941,00	1981	36	188	37	115	292	4	376	2005
829,40	2206	30	272	166	145	237	2	543	953,13	2143	46	200	49	123	322	5	411	2006
1184,08	2624	45	375	162	152	255	3	646	1493,39	2444	58	255	69	126	345	6	476	2007
4590,37	3297	39	534	163	174	287	5	790	2880,41	3145	103	378	39	166	428	7	593	2008
3909,94	3303	54	461	154	162	322	6	810	2851,74	3459	75	404	54	177	456	7	648	2009
4430,75	3710	67	483	177	177	364	6	1033	3390,56	3680	90	426	49	188	483	8	698	2010
4364,20	4082	47	496	173	209	417	8	1216	3213,41	4069	93	435	78	206	557	7	845	2011
4392,20	4340	46	491	200	249	504	11	1205	3641,97	4425	102	433	106	230	580	8	1006	2012
3346,06	4735	69	498	199	263	542	16	1454	2905,61	4808	100	443	110	261	677	10	1176	2013

المصدر:

- 1- جمعت وحسبت من بيانات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، نشرة الاقتصاد الزراعي، أعداد مختلفة.
- 2- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرات التجارة الخارجية، أعداد متفرقة